مجرى تطوير وتحسين الفروع الانتاجية المعدة للتصدير ، على حساب الفروع الاخرى · ويلخص رئيس اتحاد الصناعيين ابراهام شافيط هذه السياسة بقوله : « من بين الامور التي يتعلق بها مستقبل اسرائيل كدولة مستقلة ، تستطيع تعيين مستقبلها بنفسها ، هي قوتها الاقتصادية · وتزداد هذه القوة كلما قل تعلقنا الاقتصادي ، وانخفض العجز في ميزان المدفوعات، وتجدد النمو الاقتصادي· وبأختصار: كلما زادت الصادرات »(١٤)· ورغم تفاؤل شافيط بزيادة الصادرات الصناعية « خاصة في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ، حيث ارتفعت بنسبة ٥ر٢٦٪ ، ووصلت الى نحو مليارى دولار » (١٥) ، ثم اشادة الوزيرين ارليخ وهوروفيتس بزيادة الصادرات خلال الاشهر الاخيرة ، « فان الزيادة (٤٤٪) في مجمل الصادرات خلال الاشهر الاولى من سنة ١٩٧٨ ، قد نجحت ، بحسب معطيات المكتب المركزي للاحصاء ، عن حجم بيع الماس · اما قيمة الصادرات ، دون الماس ، ودون التأثيرات الموسمية ، فبلغت بين كانون الثاني (يناير) واذار (مارس) من السنة الجارية ، ١٧٠ مليون دولار في المعدل الشهري · وهو معدل يزيد بنسبة ١٧٪ عن معدل الصادرات في النصف الاول من سنة ١٩٧٧ ، ولكنه اقل بنسبة ٦٪ عن معدلها في النصف الثاني من السنة نفسها » (١٦) · ويذكر مدير عام وزارة التجارة والصناعة عاموس بار ـ حاييم ، ان الزيادة في الصادرات الصناعية خلال الاشهر الاخيرة قد « نتجت في الاساس عن تنفيذ التزامات سابقة ، وبفضل رغبة الصناعيين في احترام الاتفاقات ، الا ان ارباح الصادرات قد انخفضت بنسبة كبيرة ، بالمقارنة مع ارباحها قبل الانقلاب الاقتصادي » (١٧) ·

واستنادا الى المعلومات المتوفرة في هذا الشأن ، يمكن تحديد اسباب عدم ربح الصادرات بالعوامل التالية : (١) انخفاض سعر الدولار (باللهرة الاسرائيلية) بالنسبة للمصدرين ، فقد توقع هؤلاء ان يصل سعر الدولار حتى في بداية ١٩٧٨ الى ٥٠ر١٦ ليرة، ولكن املهم خاب بعدما اتضح لهم ان سرعة التخفيض في قيمة الليرة بطيئة جدا · وحسب معطيات الميزانية الاضافية التي اقرتها الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ٧٨/٧/١٧ ، يتوقع ان تصل قيمة الدولار في نهاية السنة المالية الحالية ، الى ٥ر٢١ ليرة للدولار ، بعد سلسلة من التخفيضات البطيئة خلال السنة · الا ان هذه القيمة تبقى غير كافية بدورها في نظر المصدرين ، نظرا للارتفاع الذي يرافقها في الاجور والاسعار · (٢) ادت السياسة الجديدة الى زيادة نفقات الانتاج بنسبة تفوق ما كان يحدث اثناء عمليات التخفيض السابقة في قيمة العملة · فقد ارتفعت نفقات الانتاج بشكل واضح خلال فترة قصيرة ، لا تتعدى الثلاثة اشهر ، ولم تترك مجالا للربح امام المصانع · « وقد استمرت هذه المصانع في تنفيذ طلبات التصدير ، من خلال الافتراض بأن تتحقق توقعات الحكومة بالنسبة لسرعة ارتفاع سعر الدولار ، بحيث تستطيع [اي المصانع] التعويض عن خسائرها في وقت لاحق » (١٨) · (٣) الغاء حوافز التصدير ، وقد ادى هذا الاجراء الى دفع مصانع كبيرة غير مربحة ، الى اجراء عملية اصلاح وتوفير في نفقات الانتاج· ويقال ان الغاء الحوافز لم يحدث فقط بسبب الرغبة في توفير مبالغ ضخمة لخزينة اسرائيل (١٤ مليار ليرة حسب معطيات الميزانية) ، وانما بسبب ضغوط دولية وجهت الى اسرائيل خلال السنتين الاخيرتين سواء من جانب صندوق النقد الدولي ، او من جانب حكومة الولايات المتحدة ، ودول السوق الاوروبية المشتركة · وتدعي هذه الجهات، بأن الحوافز الممنوحة للصادرات تناقض مبادىء التجارة الدولية ، حتى ان الولايات المتحدة قدمت شكاوى قضائية بحق بعض الشركات الاسرائيلية ·

وبالاضافة الى ذلك تشير بعض المعلومات الى ان « مشاريع صناعية كبيرة وقوية ، قد